

سلسلة دليل صنع القرار

رقم (٤)

تحليل مخاطر الاستثمار

دراسة سياسية اقتصادية لمناخ الأعمال الدولى

إعــــداد

دكتور / السيد عليوه

القاهرة ١٩٩٨

مركز القرار للاستشارات

(ش . م . م)



سلسلة دليل صنع القرار

رقم (٤)

تحليل مخاطر الاستثمار

دراسة سياسية اقتصادية لمناخ الأعمال الدولي

إعـــداد

دكتور / السيد عليوه

القاهرة ١٩٩٨

مركز القرار للاستشارات
(ش . م . م)

رقم الإيداع ٣٤٩٤ لسنة ١٩٩٨

لاتقل ولكن افعل

لا تقل لا أعلم	بل تعلم !
لا تقل لا أعرف	بل جرب !
لا تقل لا أستطيع	بل حاول !

مركز القرار للاستشارات

(شركة مساهمة مصرية)

أول بيت خبرة عربي في التسويق السياسي والاجتماعي والإداري

عمارة ٢٥ شارع خضر التوني - ناصية يوسف عباس - مدينة نصر
عنوان المراسلات : ص.ب ٨١٣٧ مساكن مدينة نصر - القاهرة
تليفون : ٢٦٣٧٥٨٧ - ٢٦٣٩٦٥٣ ٢٦٣٩٦٥٣ فاكس : ٢٦٣٩٦٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس

سلسلة دليل صنع القــرار

كتيبات تعليمية تدريبية صدر منها :

مقدمة

دأب الفكر الإقتصادى الغربى على التحذير من المخاطر السياسية على الإستثمارات فى الأقطار النامية والتى تتمثل فى عدم الإستقرار والإنقلابات العسكرية والمصادرة والتأميم لأسباب سياسية والصراعات القومية والحروب الإقليمية والنزاعات العرقية والتعقيدات البيروقراطية والصعوبات التشريعية وتقلب مناخ الإستثمار وجمود الهياكل الإجتماعية وتخلف قيم الثقافة العامة . وقد يكون هذا صحيح إلى حد كبير وخاصة فى أقطار الجنوب الفقير التى مزقتها النزاعات ودمرتها السياسات البيئية الغاشمة . لكن سحابات الصيف هذه سرعان ما تتبدد عندما تحلق إقتصاديات الأقطار الناهضة فى السماء مثلما حدث مع النمور الآسيوية والأقطار الشرقية التى برهنت على إمكانية الإنطلاق . رغم الهزة القاسية التى تعرضت لها أسواق المال هناك فى أواخر ١٩٩٧ .

تبقى فى الأفق الغربى غمامات شتوية داكنة قادمة تحمل ضيق المسافة مخاطر سياسية بالغة على الإستثمارات وعلى حركة الإئتمان الدولى وذلك بفعل المتغيرات العالمية العاصفة التى طرأت على الساحة بالإضافة إلى الخبرة التاريخية القريبة والبعيدة فى التعامل مع

الدول الصناعية ونستطيع القول أن هناك ثلاثة عوامل كـــبرى وراء هذا الإنقلاب المحتمل فى مضاعفة الأخطار الســياسية المتوقعة داخل الديمقراطيات الغربية ولعل من أهم هذه العوامــل ظــاهرة العولمــة وثورة المعلومات وحرب الثقافات التى يبشر بها بعض المفكرين .

ويهدف هذا البحث إلـــى وضـــع دليـل بالمخــاطر السياســية والإقتصادية والثقافية لمناخ الأعمال الدولى وذلك بعيداً عن المخــاطر التجارية التقليدية المعتادة وتقييم تلك المخاطر ووضعها فى حجمـــها الطبيعى بدون تهوين أو تهويل بمــا يخــدم المســتثمرين ورجـــال الأعمال فى تقــييم بيئة الإستثمار وإتخــاذ القــرارات الإســتثمارية الصائبة .

ونحسب أن بحث البنود الواردة فى هـــذا الكتيــب كافيــة إذا أضيف إليها بعض المعلومات التفصيلية عن سمات الدولـــة المــراد الاستثمار فيها لتقدير الموقف ســواء فــى الأقطــار الأفريقيــة أو الاقتصاديات الآسيوية أو الأوربية أو القطاعات الصناعية المختلفة .

المبحث الأول : مفهوم مخاطر الاستثمار

ينطوى أى إستثمار للأموال على نوع من المخاطرة ، فالعلاقة بين المخاطرة والنجاح علاقة تفاعلية بمعنى أنه كلما زادت درجة المخاطرة زاد العائد والعكس صحيح . وسوف نتناول فى هذا المبحث تعريف المخاطر والإستقرار الداخلى والخارجى والمناخ السياسى والإقتصادى بوصفها البيئة المحلية التى تتم فيها عملية الإستثمار .

١/١ تعريف المخاطر

مخاطر الإستثمار هى العواقب السيئة التي يمكن أن يتعرض لها رأس المال بداية من عدم تحقيق ربحية وإنتهاء بفقدانه كلية. وتتعدد أنواع مخاطر الإستثمار إلا أنها قد لا تخرج عن الأنواع التالية .

أ - مخاطر رأس المال

هذا النوع من المخاطر يرتبط بخطر فقدان رأس المال المستثمر، وهو الخطر الأكثر شيوعاً ، ويعتبر السبب الرئيسى وراء إحجام الكثير من الناس عن إستثمار أموالهم ورغم ذلك فإن الملايين يقبلون على الإستثمار .

ب - مخاطر السوق

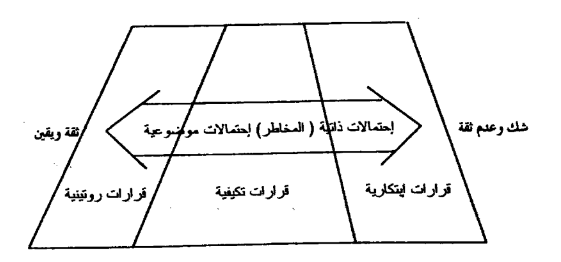
تشمل هذه المخاطر الخوف من عواقب تقلبات السوق وفقدان رأس المال تبعاً لهذه التقلبات ومن أمثلة هذه التقلبات ، تدهور أسعار

الأسهم والسندات مثلما حدث فى أسـواق جنوب شـرق آسـيا عـام ١٩٩٧ .

ج – مخاطر التضخم

التضخم هو إرتفاع عام فى مستوى أسعار السلع والخدمات ممـا يقلل من العائد الحقيقى للأموال بمرور الوقت مما يستدعى إسـتثمار الأموال فى مجال يحقق عائداً أعلى من نسبة التضخم وهو ما يحمـل نوع من المخاطرة .

الحالة الطبيعية ودرجات القرارات



٢/١ الإستقرار السياسى :

يقصد بالإستقرار السياسى غياب أو إنعدام التغيير الجذرى أو الأساسى فى النظام السياسى أو حدوث التغير فى حدود معينة ومقبولة ، وبالعكس يشير عدم الإستقرار السياسى إلى وقوع تغيرات جذرية أو جوهرية فى النظام السياسى أو التغير غير المنظم الذى يتجاوز الحدود المقبولة والموضوعة له . ويتم التمييز عادة بين الإستقرار الحكومى / عدم الإستقرار الحكومى ، والإستقرار / عدم الإستقرار السلوكى .

أ - الإستقرار / عدم الإستقرار الحكومى

الإستقرار الحكومى معناه أن تتمتع المؤسسات السياسية بقدر يعتد به من الإستمرارية فلاتكون الوزارة عرضة للتغيرات المتتابعة فى زمن قصير ولا يكون البرلمان عرضة للحل قبل إكتمال مدته الدستورية ، أما عدم الإستقرار الحكومى فيشير إلى كثرة التعديلات الوزارية فى مدى زمنى قصير بحيث يكون متوسط عمر الوزارة متدنياً وإلى تعطيل البرلمان وحله قبل إستيفاء مدته الدستورية .

ب - الإستقرار / عدم الإستقرار السلوكى

يقصد بالإستقرار السلوكى غياب أعمال العنف الجماهيرى والطائفى والنخبوى .

١ - العنف الجماهيرى هو عنف موجه من أفراد الشعب ضد الحكومة فى شكل مظاهرات أو إضرابات أو أحداث شغب أو تمرد أو إغتيالات أو ثورة بغرض تغيير النخبة الحاكمة أو سياساتها والشكل الدستورى القائم .

٢ - العنف الطائفى هو عنف يقع من جانب المجموعات العرقية أو اللغوية أو الدينية ضد بعضها البعض أو ضد الدول . فالحرب الأهلية التى تسعى من خلالها جماعات عرقية ما إلى الإنفصال عن الدولة تعد أحد أشكال العنف الطائفى .

٣ - فى حين ينصرف العنف النخبوى إلى الأعمال القسرية العنيفة التى تباشرها النخبة الحاكمة ضد الجماهير عموماً وضد المعارضين خصوصاً بالإضافة إلى العنف الذى يستخدمه المتطلعون إلى القيادة بهدف تغيير الحكومة والإستحواذ على السلطة ومثال ذلك الإنقلابات . العسكرية ومؤامرات القصور .

ويختلف العنف النخبوى عن العنف الجماهيرى من حيث أن الأول تنخرط فيه مجموعة صغيرة يغلب ان يكون أفرادها من العسكريين فى حين ينخرط فى العنف الجماهيرى قطاع كبير من السكان متنوعى المشارب والمصالح، كذلك يختلف العنف الجماهيرى عن العنف الطائفى من حيث أن هذا الأخير وبخلاف الأول تمارسه جماعة بعينها عرقية أو إقليمية أو لغوية .

يتأثر الإستقرار السياسى بمجموعة من العوامل أهمها :

(أ) العوامل الإجتماعية - الإقتصادية :

يغدو الإستقرار السياسى أكثر إحتمالاً فى الدول الغنية المتقدمة حيث النمو الإقتصادى يقترن بالتصنيع وإرتفاع نسبة التحضر وتطور التعليم والمواصلات وهو ما يمهد للديمقراطية ويدعمها .

(ب) العوامل السياسية :

يرتبط الإستقرار السياسي بوجود المؤسسات التي تستجيب لمطالب الجماهير وتصرفها عن الإنزلاق إلى العنف .

(جـ) العوامل الثقافية :

يرتبط الإستقرار بتماثل ممارسات السلطة سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية مع توقعات الأفراد بخصوصها وتغذيها مختلف مؤسسات التنشئة من منزل ومدرسة وجماعة أقران .

كذلك يرتبط الإستقرار السياسي بعدم تسييس الإختلافات الثقافية في الدوله إذ أن تسييس تلك الإختلافات وتقاطع خطوطها مع خطوط التمايز الطبقي أو التركز الجغرافي يؤدي إلى تنشيط وعي الجماعات بذواتها وإنكفائها على نفسها وتعطي أولوية لإنتماءاتها لعرقية أو الدينية أو اللغوية بدلاً من المجتمع الأكبر وقد تلجأ في فاعها المشروع عن مصالحها إلى ما يهدد الإستقرار السياسي .

٣/ الإستقرار الإقليمي والدولي :

يشير الإستقرار الإقليمي والدولي إلى غياب الحروب واسعة نطاق مع دول الجوار في منطقة جغرافية معينة وعدم تطور أي اع مع القوى الإقليمية والدولية إلى حرب مسلحة وإستمرار نمط ين لعلاقات السيطرة والخضوع بين الدول عبر الزمن في حين ير عدم الإستقرار الإقليمي والدولي إلى نشوب نزاعات شديدة ينتج عنها نشوب حروب على نطاق واسع أو إلى التغير المتتابع في أنماط العلاقات بين الدول وأعضاء المجتمع الدولي .

يتوقف مدى الإستقرار الإقليمى والدولى لدولة ما على عدة عوامل أهمها :

(أ) السياسة الخارجية للدولة : أدى تشابك المصالح بين الدول بفعل التقدم فى مجالات النقل والإتصال إلى إلغاء الحدود والمسافات بينها وأصبح لكل دولة مجموعة من العلاقات المختلفة مع العديد من الدول ، وقد تتراوح السياسة الخارجية لدولة ما بين التعاون الكامل وبين الصراع وإستخدام القوة المسلحة أو اللجوء إلى الحرب الباردة ومحاولة فرض النفوذ والسيطرة .

(ب) النظام السياسى للدولة : يضع كل نظام سياسى مجموعة من الأهداف السياسية والإقتصادية التى يسعى إلى تحقيقها فى علاقته مع دول الجوار ومع القوى الإقليمية والدولية ويتوقف إختيار النظام السياسى لأهدافه على طبيعة ذلك النظام وأيديولوجيته والنخبة الحاكمة والقوى المؤثرة فى ذلك النظام ورؤيته لإمكانيات الدولة وإمكانيات دول الجوار والمجتمع الدولى . ومدى الرشادة فى إتخاذ القرارات .

(جـ) قضايا الأمن القومى : تشمل القضايا المثيرة للنزاعات وتؤثر على الإستقرار الإقليمى والدولى وهى نزاعات الحدود والأقليات وتدخل الدول الأجنبية فى الشئون الداخلية للدولة وتحريكها لتلك الأقليات ، والخلافات الثقافية والعرقية والقضايا الإقتصادية التى تؤثر على حياة المواطنين مثل الأمن الغذائى للمجتمع .

(د) قوة الدولة بمفهومها الشامل والتى تتضمن الموارد المتاحة للدولة والتكنولوجيا المتوافرة لديها ودرجة تقدمها الإقتصادى والقوه البشرية من حيث العدد ومستوى التنمية البشرية لديها .

١ / ٤ المناخ السياسى :

المناخ السياسى هو البيئة التى يتم فيها صنـــع وإتخـــاذ القـــرار السياسى ويشير تحليل السياسات العامة إلى أن هناك نموذجين علـــى طرفى نقيض يمكن تصور أن عملية صنع القـــرار السياسى تتم خلال واحد منهما . النموذج الأول هو التوفيق ، والثانى هـــو الســـيطرة . ويمكن التمييز بينهما على أساس أربعة محاور هى العلاقة بين النخبة والسمات الســـائدة للجماعات والأفكار الإجتماعية المســـيطرة عـــن النخبة والجماعات والمشاركة والمثل العليا .

تتمثل عملية التوفيق فى :

(أ) تقاسم القوة بين النخبة المتنافسة .

(ب) وجود الكثير من الإتحادات الطوعية .

(جـــ) فرصة المشاركة الجماهيرية الإختيارية الواسعة .

(د) التركيز على التسامح والتوفيق بين الآراء المتنوعة .

أما عملية صنع السياسة عن طريق السيطرة فتتمثل فى :

(أ) سيطرة فرد واحد أونخبة محدودة على الآخرين .

(ب) النزوع نحو تحويل الجماعات إلى مؤسسات .

(جـــ) تنظيم وضبط مشاركة المواطنين فى العملية السياسية .

(د) التركيز على قـــيم كلية لا تقبل التنـــوع ولا التعـــدد وتستبعـــد ما عداها .

تقع الأنماط الفعلية الواقعية لصنع السياسة العامة فى مختلف الدول بين هذين النموذجين مع تنوع فى درجة إقترابها من نموذج وبعدها عن الآخر .

وقد طرح الفكر العلمى سبعة نماذج فى عملية صنع السياسة العامة وهى :

١ - النموذج المؤسسى : يرى هذا النموذج السياسة العامة بمثابة نشاط يجرى داخل الهياكل والمؤسسات الحكومية . وتضفى المؤسسات الحكومية على السياسة العامة ثلاث سمات مميزة وهى الشرعية والعمومية وطابع الإلزام .

٢ - نموذج الجماعة : يعتبر السياسة العامة بمثابة توازن داخل الجماعة التى تعتمل بالتصارع أى كأن السياسة هى صراع بين الجماعات للتأثير على السياسة العامة حيث أن مهمة النظام السياسى هى إدارة صراع الجماعة .

٣ - نموذج النخبة : تعبر السياسة العامة هنا عن تفضيلات وقيم النخبة الحاكمة ، ويعود ذلك إلى أن الشعب أوعامة الناس مستبعدين كما يتم تضليلهم إعلاميا حول السياسة العامة فى حين تشكل النخبة رأى الجماهير حول المسائل العامة أكثر من كون الجماهير تشكل رأى النخبة .

٤ - نموذج الرشد : تعتبر السياسة العامة بمثابة سياسة رشيدة مصممة بهدف الكفاية فى تعظيم صافى الإشباع للقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، وهذا النموذج يفترض أنه يمكن المفاضلة بين القيم الإجتماعية ووزنها .

٥ - النموذج التدريجى : وهو يرى السياسة العامة على أنها إستمرار للأنشطة الحكومية السابقة مع بعض التعديلات الجزئية التدريجية ويرجع ذلك إلى أن قيود الوقت وجمع المعلومات والتكاليف تمنع صانعى السياسة من التيقن من المجال الواسع لبدائل السياسات المطروحة ونتائجها .

٦ - نموذج المباراة : يعتبر السياسة العامة بمثابة إختيار رشيد فى حالات المنافسة فليس هناك إختيار بشكل مطلق وإنما الإختيار الأفضل يتوقف على ما يفعله الآخرون .

٧ - نموذج النظم : يعتمد هذا النموذج على تحليل النظم وإعتبار السياسة العامة بمثابة مخرج للنظام السياسى ويعمل النظام السياسى على أساس انه يستمد مدخلاته من البيئة المحيطة التى يقوم فيها بتصريف مخرجاته التى تتمثل فى مجموعة القرارات والأفعال التى تشكل السياسة العامة .

٥/١ المناخ الإقتصادى :

المناخ الإقتصادى يشمل الظروف الإقتصادية التى تكون البيئة المحيطة بالإستثمار والأعمال وتتضمن الآتى :

١ - الموارد الطبيعية المتاحة .

٢ - الموارد البشرية .

٣ - درجة النمو الإقتصادى .

٤ - متطلبات الإنتاج المحلى .

٥ – نظام التخطيط الحكومى

٦ – الأهداف التنموية للدولة .

٧ – السياسات التنموية للدولة .

٨ – التعريفات والرسوم .

٩ – الحصة الإستيرادية .

١٠ – قيود التصدير .

١١ – حدود التوسع .

١٢ – القيود على الأسعار .

١٣ – القيود التنموية .

١٤ – القيود بالنسبة للإدارة القومية .

١٥ – حدود الملكية الأجنبية .

١٦ – متطلبات الموارد المحلية .

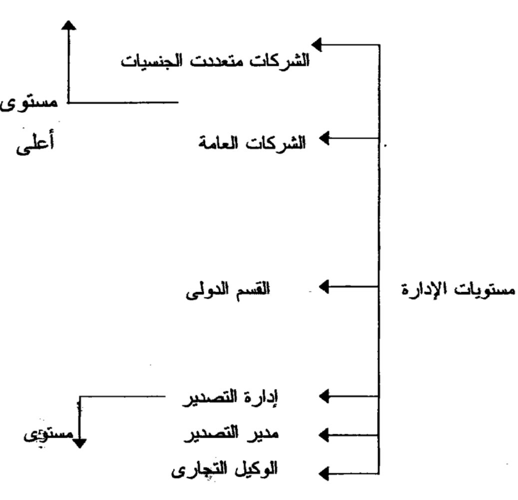
١٧ – التأميم والمصادرة .

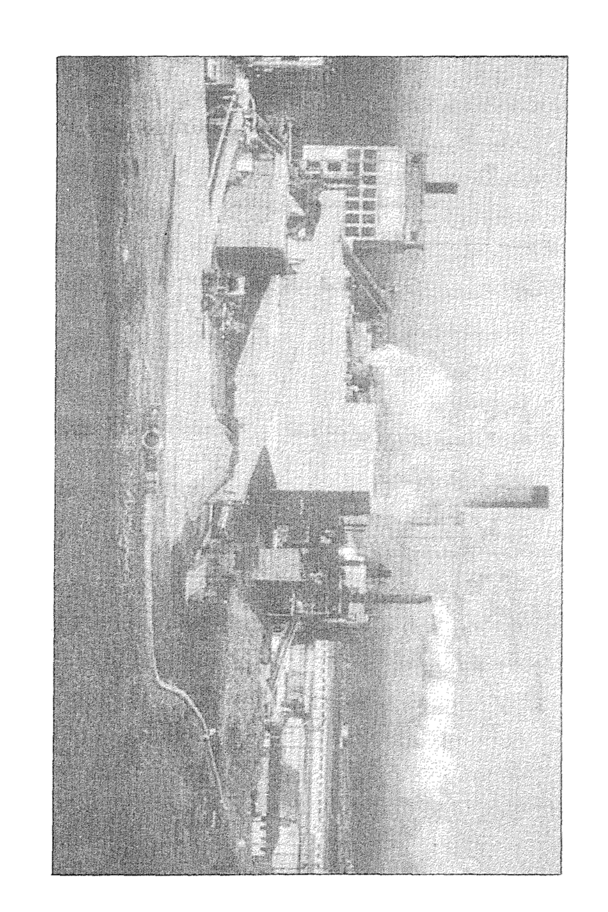
١٨ – القيود على نقل رأس المال .

١٩ – القيود على تحويل عوائد الأسهم .

٢٠ – إلغاء حقوق الملكية .

الإدارة من أجل الإنطلاق للعالمية :





المبحث الثاني : متغيرات البيئة الدولية والإقليمية

نجد أنفسنا ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين فى مواجهة بيئة سياسية وإقتصادية عالمية تختلف فى بعض الخصائص الأساسية عن تلك التى عرفناها منذ الحرب العالمية الثانية ولم يحدث ذلك بين يوم وليلة بل عبر سنوات من تراكم المتغيرات .

وفيما يلى نتناول أهم هذه المتغيرات

٢ / ٦ الثورة العلمية والتكنولوجية

شهد النصف الثانى من القرن العشرين تقدماً تكنولوجياً باهراً يتضاءل أمامه ما تم من تقدم منذ الثورة الصناعية الأولى فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ويتجلى ذلك فى ثورة تكنولوجيا الذرة والفضاء والهندسة الوراثية وثورة الإتصالات والمواصلات .وأدى كل ذلك إلى زيادة قدرة الإنسان فى السيطرة على بيئته ؛ وإلى إحداث تغيرات جذرية فى نواحى الحياة خاصة السياسية والإقتصادية .

لقد ظهرت أنماط جديدة من تقسيم العمل وتقلصت الصورة التقليدية لتقسيم العمل المتمثلة فى تمتع الدول النامية بمزايا نسبية فى المواد الأولية وتمتع الدول الصناعية بمزايا نسبية فى المواد المصنعة وليس معنى ذلك أنه قد حدث تحول عكسى ولكن ما حدث بالفعل هو ظهور إمكانيات جديدة من التخصص نتيجة للثورة التكنولوجية .

ويمكن تلخيص أهم أثار الثورة التكنولوجية في المجال الإقتصادى فيما يلى :

١ - إنخفاض الأهمية النسبية للموارد الطبيعية والمواد الخام بالإضافة إلى إرتفاع القيمة المضافة للعمل البحثى والتصميم وهو ما يطلق عليه ثورة المواد المصنعة .

٢ - حدوث تحولات هامة فى طبيعة كثافة السلعة لعوامل الإنتاج أو فى هيكل الأسعار لعناصر الإنتاج مما يؤدى إلى تغيير فى المزايا النسبية التى تتمتع بها الدولة .

٣ - تعدد الأنواع من السلعة الواحدة مما أدى إلى ظهور تقسيم العمل بين الدول المختلفة فى نفس السلعة حيث أصبح كل نوع من السلعة الواحدة يحتاج إلى ظروف إنتاجية مختلفة عن النوع الآخر .

٤ - تجزئة إنتاج السلعة الواحدة بين عدد كبير من الدول وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة .

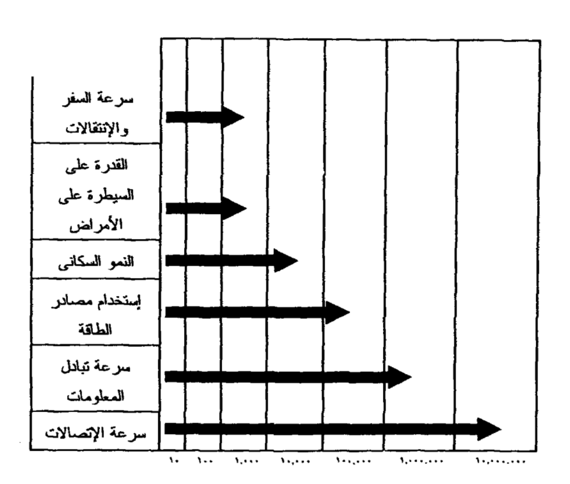
٥ - ظهور سلع جديدة مرتبطة بالتطور التكنولوجى .

٦ - تطوير التصنيع وهو يعنى إمكانية تطوير تكنولوجيا التصنيع بإستخدام الكمبيوتر سواء فىالتخطيط أو الإنتاج أو التصميم بالإضافة إلى إمكانية توحد بعض الشركات معاً لتصنيع سلعة معينة .

٧ - ظهور التجارة الإلكترونية : ويتضمن هذه النوع من التجارة أى نوع من أشكال التعاملات التجارية التى تتم إلكترونيـــاً عــبر شبكة المعلومات الدوليـــة (الإنــترنت) . ويمكــن للتجــارة الإلكترونية أن تقوم بعدة وظائف فى عمليات التبادل التجــارى تتمثل فـــى الإعـــلان والتســويق والمفاوضــات وتســوية المدفوعات والحسابات ، ومنح الإمتيازات والتراخيص وإعطاء أوامر البيع والشراء .

٨ - النقود الإلكترونية تتجه العديد من الدول إلى التوسع فى إستخدام النقود الإلكترونية وتسوية الحسابات فيما بين العملاء والبنــوك إلكترونياً من خلال شبكة المعلومات الدولية وهو مـــا يعنــى سهولة التبادل دون الحاجة إلى الإحتفاظ بالنقود وكذلك تغـــير كمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفى وهو مــا يؤثــر على كمية النقود .

معدلات التغيير خلال المائة عام السابقة



٢ / ٧ العولمة

نظراً لإزدياد أهمية الإعتماد المتبادل فى نطاق العلاقات الدولية فقد تغيرت طبيعة العلاقات بين الدول . وشمل ذلك تقلص مفهوم سيادة الدولة القومية وتداخل عمليتى التكتل والتفكك وإنتهاء عهد الإحتكام إلى مرجعية فكرية واحدة ، وزيادة التفاعلات المتبادلة بين الدول

والمؤسسات الإقتصادية والسياسية الدولية والإقليمية وقد حاولت القوى الإقتصادية الكبرى وضع إطار نظامى تنتظم من خلالـــــه تفـاعلات الإعتماد المتبادل ، وتمثل ذلك فى إقامة منظمة التجارة العالمية بهدف تحرير التجارة العالمية فى السلع والخدمات وفتح الأســـواق الوطنيـــة أمام حركة التجارة العالمية والدعوة إلى تبنى أساليب النظام الرأسمالى فى إدارة الشـــئون الإقتصادية فى كافة الدول ، وزيادة الدور الـــــذى تقوم به الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الإقتصاديـــة والماليـــة الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقـد الدولى فـــى إقتصاديـــات دول العالم .

يرجع هذا التحول نحو العولمة إلى التطور العلمى والتكنولوجـــى الذى شهده العالم فى السنوات الأخيرة . فما يحدث فى أى مكان فـــى العالم لابد وأن يكون له تأثيره فى بقية المناطق الأخرى . وإن تفاوتت درجة التأثير ، ولا يقتصر هذا التأثير على مستوى الدول والكيانـــات النظامية بل يصل مباشرة إلى الإنسان فى كل مكـــان علـــى ســـطح المعمورة . وعليه فإن أى قرار يتخذه صانع القرار فى دولـــة مـــا لا يؤثر فقط على الدول الأخرى وإنما يصل مدى تأثيره فـــى الشـــعوب والمواطنين فى هذه الدول وقد يمس حياتهم اليومية والمعيشية .

لم تعد القوة العسكرية هى العنصر الأساسى فى عنـــاصر قـــوة الدول بل تراجعت أهميتها النسبية وأصبحت العناصر الأساسية لقـــوة الدولة هى :

١ - العلم والتكنولوجيا .

٢ - الطاقة الإنتاجية والقدرة الإقتصادية .

٣ – القدرات الإدارية .

٤ – التنظيم الإجتماعى .

٥ – التعليم .

٦ – الإعلام .

إننا نعيش الآن فى مرحلة تجاوز الدولة القومية بالمفهوم التقليدى ، فلم تعد الدولة القومية تستطيع أن تمارس سيادتها المطلقة داخلياً وخارجياً نتيجة لتدويل الإقتصاد ورأس المال والإعلام وإزدياد دور المؤسسات الدولية التى أصبحت تؤثر بوضوح فى سياسات الدول المختلفة والإتجاه المتنامى نحو خصخصة قطاعات الإنتاج والخدمات .

ويرى بعض شراح العولمة أنها تشمل أربع عمليات أساسية وهى:

١ – حصر المنافسة بين القوى العظمى .

٢ – الإبتكار التكنولوجى .

٣ – إنتشار عالمية الإنتاج والتبادل .

٤ – التحديث .

٨/٢ المعلوماتية

إن الثورة التكنولوجية الثالثة هى ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة (المعلوماتية) والإستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة ، ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات ويحتاج هذا الكم الضخم من المعرفة

إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات والتعرف على طريق إستخدامها هو محك التقدم فى القرن القادم .

تعتمد المعلوماتية على العقل البشرى والإلكترونيات الدقيقة والكمبيوتر فى توليد المعلومات وتنظيمها وإستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية ولأن العقل البشرى هو العماد الأول فى هذه الثورة ولأنه يمثل طاقة متجددة لا تنضب فإن الثورة التكنولوجية الثالثة لن تكون حكراً على المجتمعات الكبيرة المساحة أو الضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية بل يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها إذا ما أحسنت إعداد أبنائها تربوياً وتعليمياً لذلك إنتقل شكل التطوير فى نقل المعلومات إلى أشكال أخرى مثل الصور والرسائل الصوتية وأصبحت وسائل المعلومات تخدم قطاعات عريضة من المستخدمين وليس فقط المتخصصين .

تسهم المعلوماتية فى تحقيق العالمية فقد انتفت الأسواق الوطنية واندمجت فى سوق واحد، وأصبحت عملية التبادل تتم وفقاً للمعلومات المتوافرة عالمياً عن جميع الأسواق وليس السوق المحلى فقط ، ويظهر أثر ثورة تدفق المعلومات فى مجال الأسواق المالية أكثر من غيرها حيث أدت تلك الثورة إلى إرتفاع حجم العمليات التبادلية بصورة فائقة إذ تقوم أسواق رأس المال العالمية بتحريك تريليون وثلاثمائة بليون دولار يومياً ، وتحولت المراكز المالية إلى نقاط إتصال بين مختلف الأسواق المالية الأخرى المنتشرة فى جميع أنحاء العالم .

وأصبحت وسائل الإتصال السريعة والآنية تعبر الحدود بلا قيود برسائلها ومضامينها من أى مجتمع لأى مجتمع آخر ، فالإرسال والإستقبال عبر الأقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية أدوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية فى منع أو تحصين الفرد ضد إستقبال محتويات الرسائل الإعلامية فى مواجهة التدفق الإعلامى الثقافى الوافد .

ونتيجة لذلك أصبحت القيم والمؤسسات والعلاقات الإجتماعية عرضة للتغير والتحول والتبدل عدة مرات لا من جيل لآخر كما عهدنا فى الماضى ولكن فى حياة نفس الجيل وذلك نتيجة لثورة المعلومات ويحدث هذا التغير حتى بالنسبة لمن لا يشاركون فى صناعة أو صياغة هذه الثورة

٩/٢ الديمقراطية وحقوق الإنسان

أصبح التحول الديمقراطى يفرض نفسه تدريجياً على العالم ولم يعد من الممكن فصل الديمقراطية عن حقوق الإنسان . ولم تعد الديمقراطية مسايرة لروح العصر بل يتعلق الأمر بالإدراك المتزايد بأن الديمقراطية نظام سياسى تتأكد بموجبه حقوق الأفراد بأقصى قدر من الحرية ؛ ولم تعد الديمقراطية حكراً على نظام معين بل تتعدد أشكالها حسب ظروف كل مجتمع وثقافته وقيمه .

توجد علاقة واضحة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية . فلا يمكن تحقيق تنمية دائمة بدون تعزيز ودعم للممارسة الديمقراطية وبالتالى بدون إحترام لحقوق الإنسان لأن الإستبدادية وعدم إحترام

حقوق الإنسان ينتج عنهما تفاوتات متزايدة وتناقضات صارخة وإضطرابات إجتماعية هى أخطر ما يكون على المستقبل ، وعلى العكس تعطى الديمقراطية المضمون والمعنى بل والجوهر للتنمية والتقدم والإزدهار الذى يضمن الإستمرار فى ظل السلام والإستقرار الوطنى .

كذلك يوكد الواقع العملى أنه لا يمكن توفير التنمية الحقيقية إقتصادياً وإجتماعياً بدون الديمقراطية، كما أن الديمقراطية تؤدى فى ممارستها إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الحقيقية فى عالم اليوم .

تزايد القبول العام لإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا كمجرد شأن وطنى داخلى ولكن كشأن عالمى يتجاوز حدود السيادة بمعناها الضيق ، فلم تعد الدولة أو أى نظام حاكم مطلق اليد فى التعامل مع مواطنيه ، وأصبحت هناك رقابة شعبية ورسمية عالمية فى هذا الصدد ممثلة فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ولجان الرقابة الإقليمية .

وشهد مبدأ عالمية حقوق الإنسان توسعاً أفقياً مستمراً فى النص على حقوق المرأة والأقليات والمسنين والمعاقين والبدو الرحل وسكان المناطق النائية ، كذلك يشهد نفس المبدأ توسعاً رأسياً فى نوعية هذه الحقوق حيث لم تعد مقصورة على الحقوق التى وردت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى شمل الحقوق المدنية والسياسية بل تجاوزت ذلك إلى الحقوق الإجتماعية والإقتصادية مثل التعليم والعمل والصحة والسكن والحصول على أجر عادل وحق المعرفة .

وقد ازداد الإصرار العالمى فى السنوات الأخيرة على إحترام حقوق الإنسان كشرط للقبول فى بعض التنظيمات الإقليمية أو كشروط للحصول على المساعدات التنموية أو على شروط أفضل للمبادلات التجارية ، رغم إستخدام مسألة حقوق الإنسان فى بعض الأحيان كورقة للضغط أو الإحراج السياسى .

وأخيراً لم يعد ينظر إلى حقوق الإنسان من زاوية السيادة المطلقة أو زاوية التدخل السياسي بل أصبح يوجد إدراك متنامى بأن حقوق الإنسان تقتضى ضمناً التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية .

مؤشرات الديمقراطية الليبرالية :

١ - تقع السلطة الحقيقية فى يد الساسة المنتخبون ومن يعينونهم . ولا يوجد أشخاص فوق المحاسبة الانتخاب .

٢ - تتقيد السلطة التنفيذية بالدستور ومؤسسات المحاسبة الحكومية الأخرى مثل القضاء المستقل والبرلمان والمدعى العام والمفتش العام ..... إلخ رقابة السلطة .

٣ - حرية الوصول والمشاركة فى الإنتخابات ووجود معارضة قوية وبديل للحزب الحاكم والسماح بتكوين الإئتلافات مما ينتج عنه عدم القدرة على التحديد المسبق لمخرجات العملية الإنتخابية تداول السلطة .

٤ - الأقليات الثقافية والعرقية والدينية ليست ممنوعة من التعبير عن مصالحها حرية التعبير .

٥ - يوجد لدى المواطنين قنوات متعددة ومستمرة للتعبير والتمثيل غير الأحزاب والإنتخابات فى جمعيات حرة ومستقلة التعددية .

٦ - صحافة حرة ومصادر معلومات حرة ومتعددة الشفافية .

٧ - توجد حرية الإعتقاد والتعبير والمناقشة والحديث والنشر والتجمع لدى الأفراد الحريات .

٨ - المواطنون متساوون أمام القانون الذى تحميه عدالة مستقلة وغير حزبية المساواة .

٩ - تحمى قوة القانون المواطنين من الإعتقال والنفى والترهيب والتهديد ولاتدخل بدون سند قانونى فى حياتهم الشخصية حكم القانون .

٢/١٠ درجة التنافسية

تقاس درجة تنافسية دولة ما بقدرتها على تحقيق معدل نمو إقتصادى سريع وتوجد ثمان معايير لقياس درجة تنافسية أى إقتصاد وهى :

(١) الإنفتاح الإقتصادى .
(٢) الحكومة .
(٣) التحويل .
(٤) البنية الأساسية .
(٥) التكنولوجيا .

(٦) الإدارة .

(٧) العمالة .

(٨) المؤسسات .

وقد أظهرت العديد من الدراسات أن تلك العوامل هـــي الأكــثر تأثيراً على تحديد النمو الإقتصادى وعلى درجة التنافسية العالمية .

وتوجد عدة مقاييس لكل من هذه العوامل الثمانية تســاعد علـــى تفسير وتوضيح الفروق فى نمو الناتج القومى العام بين الدول .

التنافسية وإمكانيات نمو السوق

نمو السوق هو حاصل جمع إمكانيات النمو والحجم الإقتصــادى للدولة وهو ما يحدد ويقيم أهمية تلك الدولة فى الإطار العالمى للنمــو الإقتصادى العالمى . فمثلاً تعتبر سنغافورة أسرع الدول نمــواً إلا أن ثقلها الإقتصادى العالمى ضعيف نظراً لصغر حجمها . وعلى النقيض من ذلك نجد أن الولايات المتحدة تسجل نمواً إقتصاديــاً أبطــأ مــن سنغافورة إلا أن ثقلها الإقتصادى العالمى أكبر نظراً لحجم الإقتصــاد الأمريكى .

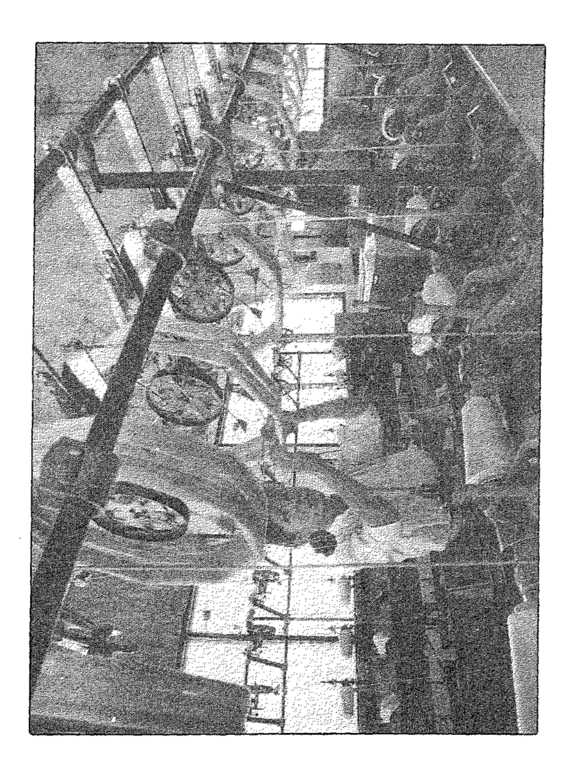
يتم تصنيف وترتيب الدول حسب إسهاماتها فى النمو الإقتصــادى العالمى وقد احتلت الولايات المتحدة فى التقرير العالمى للتنافسية لعـلم ١٩٩٧ المرتبة الأولى تليها الدول ذات الكثافة السكانية العالية وهـــى الصين ثم الهند ثم اليابان فى حين احتلت مصر المرتبـــة الســـابعة عشـــر من نحو ثمانية وخمسون دولة .

توجد عدة إعتبارات عند دراسة ظاهرة التنافسية يجب أخذها فى الإعتبار من أجل إثراء تلك الدراسة وهى :

(١) الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر الدول والتى تتأثر بعدة عوامل مثل حجم السوق ودرجة الإنفتاح الإقتصادى والسياسات الضريبية وحماية الحقوق الفكرية وحجم الفساد .

(٢) القوانين البيئية : توجد علاقة متنامية بين القوانين البيئية والتنافسية المحلية ، حيث يتخوف رجال الأعمال وصانعى القرار من أن تحد القوانين البيئية الصارمة من قدرة الشركات على المنافسة عالمياً .

(٣) تكنولوجيا المعلومات : حيث أصبح دورها حاسماً فى الحياة وفى توجيه استراتيجيات الشركات الكبرى خاصة الشركات متعددة الجنسيات .



المبحث الثالث : نموذج لتقدير موقف لدولة ما (حالة ألمانيا الإتحادية)

سيتناول هذا المبحث تحليل مخاطر الإستثمار فى ألمانيا الإتحادية بإعتبارها واحدة من أكثر الدول تقدماً وقوة إقتصادية وإستقراراً وإن كان الإستثمار فيها قد تأثر بالوحدة الألمانية ومن المتوقع أن يتأثر أيضاً بالإتحاد النقدى الأوربى الذى سيدخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٩ .

١١/٣ النمو والعمالة

إنخفض معدل النمو السنوى فى الناتج القومى الإجمالى الألمانى من ١,٩ % عام ١٩٩٥ إلى ١,٤ % عام ١٩٩٦ ، وإن كانت هذه البيانات تخفى بعض التحسين الذى حدث خلال عام ١٩٩٦ فى الإقتصاد الألمانى خاصة الصادرات التى ارتفعت نتيجة للإنخفاض فى قيمة المارك وتحسن التكلفة التنافسية للصناعة الألمانية وقد إستفاد المصدرون أيضاً من النمو السريع فى دول وسط وشرق أوربا والتى استوردت حوالى ٣٠ % من وارداتها من ألمانيا .

إرتفع إنفاق المستهلكين نتيجة لإنخفاض نسبة الفائدة ونتيجة للمكاسب الناتجة عن زيادة الإعفاءات الضريبية والمنافع التى حصل عليها أصحاب الدخول المنخفضة كمنح للأطفال ، فى حين ظل الإستثمار فى مجال الأعمال منخفضاً ، فعلى الرغم من إنخفاض

الفائدة على القروض ورغم النمو المعتدل للأجـــور إلا أن الفــرص البديلة المتاحة فى الخارج حدت من تشجيع الإستثمار فـــى الداخــل بالإضافة إلى هروب الشركات الكبيرة من إرتفاع تكاليف العمالة فــى ألمانيا .

ومن المتوقع زيادة نمو الدخل القومى الإجمالى إلى نسبة ٢,٤ % واتجاه النمو نحو التصدير مع إنخفاض قيمة المارك ومع الإنتعـــاش الإقتصادى فى أوربــا الذى رفع قيمة الصادرات . وســوف تــؤدى زيادة الصادرات إلى إرتفاع عائد الإستثمارات ممـــا يوفــر قــاعدة لإستعادة الإستثمار فى الفترة القــادمة ، إلا أنه من المتوقـــع أيضـــاً إتجاه الإستثمار إلى تحديث ما هو قائم بالفعل بــدلاً مــن التوســع أو إضافة أعمال جديدة .

إرتفعت نسبة البطالة فى ألمانيا من ٧,٨ % من قوة العمل فــى عام ١٩٩٥ إلى ١١,٣ % عام ١٩٩٦ ، ومع استمرار إعادة هيكلــة الصناعة فإنه لايوجد سوى إحتمالات ضعيفة لإنخفاض البطالة علــى المدى القريب .

يوجد إدراك متزايد بين صانعى السياسة الألمان بأن حل المشكلة البطالة يتطلب إحداث إصلاحات فى سوق العمل نفسه ويتضمن ذلك .

(أ) الإتجاه نحو تقليل مركزية تحديد الأجور .

(ب) تسهيل القواعد التى تحكم ساعات العمل .

(جـ) إصلاح نظام تعويضات البطالة .

١٢/٣ مناخ الإستثمار :

سيكون الدفع نحو الوحدة النقدية الأوروبية هو القوة المسيطرة فى الإقتصاد والسياسة الألمانية خلال العامين القادمين ومن المتوقع أن الوحدة النقدية والدول التى ستشملها والنتائج الإقتصادية لها ثقة الأعمال ، وسيؤثر على الإنتخابات البرلمانية القادمة التى ستجرى فى اكتوبر ١٩٩٨ م .

أصبح معظم المواطنين الألمان ومجتمع الأعمال أكثر مقاومة للتخلى عن المارك لصالح اليورو - رغم تأييدهم للمفهوم العام الذى يقف خلف الوحدة النقدية - خاصة مع دخول أعضاء آخرين من الإتحاد الأوربى فى تقنيات الحساب الخلاق للوصول إلى المعايير المالية المطلوبة لدخول الوحدة النقدية فرغم أنه من المقبول بشكل عام دخول فرنسا المرحلة الأولى من الوحدة النقدية المقرر لها عام ١٩٩٩ فإن إحتمال تأهل كل من إيطاليا وأسبانيا قد يوقظ المعارضة الألمانية للوحدة النقدية الأوربية .

أضعف من حماس الساسة الألمان والبوندسبنك (البنك المركزى الألماني) للوحدة النقدية الإقترح الفرنسى بإنشاء هيئه سياسية للإشراف على البنك المركزى الأوربى الذى يتم التخطيط لقيامه .

لايتوانى المستشار كول عن مواصلة الجهد لإدخال ألمانيا فى الإتحاد النقدى رغم المشاكل السابقة ، ويرى أنه تتويج لإنجازاته كقائد لألمانيا خلال فترة حكمه الطويلة .

تتطلب المشاركة النهائية فى الإتحاد النقدى الأوربى موافقة البرلمان الألمانى عام ١٩٩٨ ، ومن المرجح دعم الحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم والحزب الديمقراطى الإجتماعى المعارض الموافقة على هذا الإتحاد لكن الموقف قد يصبح أكثر تعقيدا مع الإنتخابات البرلمانية التى ستعقد فى أكتوبر ١٩٩٨ حيث توجد إمكانية لتحول الديمقراطيين المسيحيين وربما بعض البارزين منهم عن الإتحاد النقدى لتحسين موقفهم الإنتخابى وبدون المشاركة الألمانية من المرجح تأخر مشروع الإتحاد النقدى بل ربما يتعثر كلية .

١٣/٣ السياسة المالية والنقدية :

أدى ركود الإقتصاد إلى إنخفاض عائد الضرائب وإلى زيادة الإنفاق على تعويضات البطالة مما أدى إلى إرتفاع عجز الميزانية العامة للحكومة ونفقات الأمن الإجتماعى من ٣,٥ % من الدخل القومى الإجمالى عام ١٩٩٥ إلى ٣,٩ % عام ١٩٩٦ .

تضمنت ميزانية ١٩٩٧ إقتطاعات هامة فى النفقات الإجتماعية بهدف خفض العجز إلى ٢,٩ % من الدخل القومى الإجمالى لكن النمو البطئ والبطالة المستمرة سيجعلان من الصعب إنجاز هذه المهمة وربما تسعى حكومة كول إلى إقتطاع ٢٠ بليون مارك من النفقات لعدم تخطى العجز المستهدف ومن المتوقع وصول العجز إلى ٣.٣ % من الدخل القومى الإجمالى ، وإرتفاع الدين العام إلى ٦٣ % من هذا الدخل وهى نسب قريبة من المعايير المالية لمعاهدة ماستريخت والتى تنص على ألا يتجاوز عجز الموازنة ٣ % وألايتجاوز الدين العام ٦٠ % من إجمالى الدخل القومى للتأهل للإتحاد النقدى .

خفض البنك المركزى الألمانى معدل الخصم من ٨,٧٥ % فـى سبتمبر ١٩٩٢ إلى ٢,٥ % فى أبريل ١٩٩٦ وخفض معـدل إعـادة الخصم من ٩,٧ % إلى ٣ % فى نفس الفترة ، ويشير النمو البطـئ وإنخفاض نسبة التضخم إلى ٢ % وقوة المارك الألمانى إلى تثبيـت البندسبنك لنسب الفائدة خلال عام ١٩٩٧ .

إنخفض سعر المارك الألمانى فى مقابل الدولار الأمريكى مـن ١,٣٥ فى أبريل ١٩٩٥ إلى ١,٦٥ ــــ ١,٧٠ فى الفترة الأخـيرة . وقد ساهمت نسب الفائدة المنخفضة فى ألمانيـا والنمـو الإقتصـادى المرتفع فى الولايات المتحدة بالمقارنة بألمانيا فى إنخفـاض العملـة الألمانية بالإضافة إلى بداية النظر إلى المـارك بإعتباره وكيل لليورو ومن المتوقع أن يكون اليورو أضعف من المـارك لأنـه سـيتضمن دولاً مثل فرنسا وبلجيكا التى تمتلك هياكل إقتصاديـة أضعـف مـن ألمانيا وأضافت التوقعات بدخول دول أخرى إلى الوحدة النقدية مثـل إيطاليا وأسبانيا إلى ضعف اليورو .

ستؤدى التوقعات بإنتعاش نمو الإقتصاد الألمانى بالإضافة إلـى التضخم المواتى وأداء ميزان المدفوعات إلى عـودة سـعر المـارك للإرتفاع ليصل إلى ١,٦ دولار أمريكى فـى نهايـة عـام ١٩٩٧ ، وسيمنع إرتفاع نسب الفائدة فى الولايات المتحدة إنخفاض المـارك . ومع بدء البندسبنك الجولة الثانية من التقييد المالى من عام ١٩٩٨ من المتوقع إرتفاع سعر المارك إلى ١,٥٥ مقابل الدولار الأمريكى .

٣ / ١٤ التجارة والحساب الجارى :

إنتعشت الصادرات عام ١٩٩٦ عند حسابها بالعملة المحلية بشكل ملحوظ فى حين ادى ضعف المارك الألمانى وإنخفاض تكاليف العمل إلى تعزيز التنافسية الألمانية واستمر هذا الإتجاه خلال عـــام ١٩٩٧ مع إستمرار ضعف المارك ومع زيـــادة النمــو فـــى دول أوروبـــا المجاورة وكنتيجة لذلك ارتفع فائض تجارة السلع بهدف تقليل عجــز الحساب الجارى من ١٧ بليون دولار أو ٠.٧ % من إجمالى الدخـــل القومى إلى ١٢ بليون دولار أو ٥ % من إجمالى الدخل القومى .

سوف تؤدى إصلاحات سوق المال وسوق العمل بعد عام ١٩٩٧ إلى تحسين التنافسية الألمانية العالمية ، فبينمـــا ســتحتفظ الشــركات الألمانية بمستويات عالية من الإستثمار الألمانى فإنهم سيعززون أيضا الإستثمار المحلى فى قطاعات مثل المعدات الصناعية التـــى تمتلــك ألمانيا فيها ميزة نسبية وسيتجه جزء أكبر من الصادرات نحـــو دول وسط وشرق اوربا التى تشترى السلع الرأسمالية التى تقدمها ألمانيـــا لدعم توسع الإستثمار فى تنمية البنية الأساسية ، وسوف تؤدى زيـــادة الصادرات إلى تحول الحساب الجارى إلى تحقيق فائض لأول مـــرة منذ بداية الوحدة الألمانية .

١٥/٣ رأس المال والديون والإحتياطى .

زاد عجز ميزانية الحكومة وعجز الحساب الجارى المســتمرين منذ بداية الوحدة الألمانية من دين ألمانيا الخارجى . ورغم ذلك فـــإن عجز الميزانية تم تمويله بشكل كبير من المدخرات المحلية فى حيـــن

ظل عجز الحساب الجارى قليل الحجم . وارتفع الدين الخارجى إلـــى ٣٠ % فقط من إجمالى الدخـــل القومى ورغم ذلك ظلت ألمانيا دائــن للخارج مع وجود أصول لها بالخارج تزيد على الخصـــــوم بحوالـــى ٢٠٠ بليون دولار أى ٩ % من إجمالى الدخل القومى ومـــــع تـــآكل عجز الحساب الجارى وإتجاهه نحو تحقيق فائض فى خـــلال أعـــوام قليلة فإن الدولة ستظل دائن صافى أساسى للخارج .

خلال العقد الماضى ارتفع صافى التدفق الإســـتثمارى الســنوى للخارج من ٣ بليون إلى ما يزيد على ٣٠ بليون دولار ، ويعود ذلــك إلى لجوء الشركات الألمانية إلى الإستثمار بالخارج لإرتفاع تكـــاليف العمالة فى الداخل وإرتفاع الضرائب . ورغم إنخفاض تكاليف العمالة حاليا فإن تنافسية ألمانيا الدولية ستظل أضعف عما كانت عليـــه قبــل الوحدة مبقية على صافى تدفق الإستثمار المباشر مرتفعـــاً وســـتفضل الشركات الألمانية بشكل متزايد الإستثمار فى وسط وشـــــرق أوربـــا بسبب إنخفاض تكاليف العمل وتوسع الأسواق المحلية فى تلك الدول ، لكن الإستثمار فى الدول الأكثر تقدماً بما فى ذلك الولايـــات المتحـــدة سيظل هاما فى محاولة من المؤسسات الألمانية للإحتفـــاظ بحصـــون قوية فى تلك الأسواق .

نخلص من التحليل السابق إلى أن إنخفاض قيمة المارك والنمـــو السريع فى وسط وشرق أوروبا يدفعان نحـــو اســـتعادة قـــوة الدفـــع للتصدير فى ألمانيا ، فى حين تؤدى ندرة الإســـتثمار المحلـــى إلـــى الإبقاء على مستويات منخفضة من نشاط الاعمال وإلـــــى إســـتمرار معدلات البطالة مرتفعـــة ، وبما ان النمو والتضخم منخفضين فــــإن

تقييد البوندسبنك (البنك المركزى الألمانى) سـيتأخر حتـى النصـف الأول من عام ١٩٩٨ وسوف يشجع إستمرار إنخفاض نسب الفـائدة والنمو المعتدل للأجور الشركات الألمانية على زيـادة إنفاقـهم فـى الشهور القادمة ، ورغم ذلك فإن جزءاً كبيراً من الإسـتثمار سـيظل مركزاً فى الدول الأجنبية فى محـاولة للـهروب مـن الضرائـب المرتفعة وتكاليف العمالة . وسيساعد إصلاح سوق العمل فى تحسـن القدرة التنافسية الألمانية وإن لم يكن بالقدر الكـافى لتتناسـب مـع الإنخفاض الجوهرى الفعلى فى تدفق الإستثمار الأجنبى .

التدفق الخارجى للاستثمارات الأجنبية المباشرة - الصادرة عن كبرى الدول الصناعية

النسبة المئوية للتدفق الكلى

١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
صفر

٧٥ / ٧٩ — ٨٠ / ٨٤ — ٨٥ / ٨٩ — ٩٠ / ٩١

كندا
هولندا
فرنسا
ألمانيا
اليابان
بريطانيا
الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الرابع : دليل التقويم السياسى

يتناول هذا المبحث مؤشرات التقويم السياسى لمخاطر الإستثمار للدولة والتى تتمثل فى :

٤ / ١٦ العوامل الخارجية

١ – توقعات الصراعات الخارجية . (اسرائيل)

٢ – العلاقات مع دول الجوار . (سوريا)

٣ – الإضطرابات الدينية . (الفلبين البوسنة والهرسك).

٤ – التحالفات مع القوى الكبرى والقوى الإقليمية . (السعودية)

٥ – مصادر المواد الخام الهامة . (زائير)

٦ – الأسواق الأجنبية الكبرى . (الولايات المتحدة الأمريكية)

٧ – سياسات القوى الكبرى تجاه الدولة . (جنوب أفريقيا)

٨ – سياسة الدولة تجاه القوى الكبرى . (مصر)

٤/١٧ جماعات القوى الداخلية

١ – الحكومة الحالية . (إيران)

٢ – أهم الهيئات والمسئولين . (لبنان)

٣ – القوانين المساندة للديمقراطية . (السويد)

٤ – السياسـات الإقتصاديـة والماليـة والإجتماعيـة . (سنغافورة)

٥ – التشريعات المقترحة . (الكويت)

٦ – الموقف تجاه القطاع الخاص . (ألمانيا)

٧ – شبكات السلطة . (أندونيسيا)

٨ – قوة القطاع العام . (العراق)

٩ – الهيكل الإدارى . (اليمن)

١٨/٤ الأحزاب السياسية

١ – السياسات والبرامج الحزبية . (بريطانيا)

٢ – الشخصيات القيادية والصاعدة . (كوبا)

٣ – صراعات القوى الداخلية . (بروندى)

٤ – مواضع القوة . (الأرجنتين)

٥ – التوقعات المستقبلية للإحتفاظ بالسلطة . (تركيا)

٦ – التوقعات المستقبلية لإكتساب السلطة . (ليبيا)

١٩/٤ الجماعات الهامة

١ – الإتحادات العمالية والنقابية . (بولندا)

٢ – المجتمعات المالية وجماعات الأعمال . (اليابان)

٣ – المثقفون . (كوريا الجنوبية)

٤ – الجماعات الدينية . (الجزائر)

٥ – الإعلام . (فرنسا)

٦ – الحكومات الإقليمية والمحلية .

٧ – الأنشطة الإجتماعية والبيئية . (كينيا)

٨ – الجماعات الثقافية واللغوية والعرقيه . (سرى لانكا)

٩ – الحركات الإنفصالية . (روسيا)

١٠ – المجتمعات الأجنبية . (كندا)

١١ – العملاء والمنافسون المتوقعون . (الصين)

١٢ – الطلاب . (فرنسا)

١٣ – العائلات . (دول الخليج)

٤/٢٠ العوامل الداخلية

١ – صراعات القوى بين الصفوة . (نيجيريا)

٢ – المواجهات العرقية . (رواندا)

٣ – الصراعات الدينية . (قبرص)

٤ – العوامل الإقتصادية المؤثرة على الإستقرار . (ماليزيا)

٥ – الحركات المناهضة للمؤسسات . (أفغانستان)

المبحث الخامس : قياس المخاطر العـامة

يتناول هذا المبحث المخاطر العامة التى يمكن أن تتعرض لـــها الإستثمارات وأهمها :

٥ / ٢١ المخاطرالسياسية

وتشمـــل :

١ - الفجوة بين الواقع الإقتصادى والتطلعات الإقتصادية .

٢ - فشل التخطيط الإقتصادى .

٣ - القيادة السياسية .

٤ - مخاطر الصراعات الخارجية .

٥ - الفساد الحكومى .

٦ - التدخل العسكرى .

٧ - التدخل الحكومى .

٨ - الإلتزام بالقانون والنظام .

٩ - الإضطرابات القومية والعرقية .

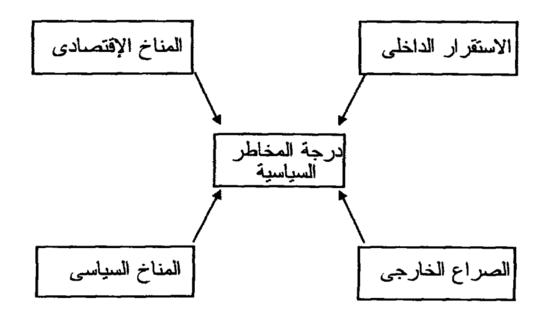
١٠ - الإرهاب السياسى .

١١ - مخاطر الحرب الأهلية .

١٢ - إزدهار الأحزاب السياسية .

١٣ - مستوى النظام الإدارى .

درجات تقييم المخاطر السياسية



٥ / ٢٢ المخاطر المالية

١ - تراكم الديون .

٢ - تأخر مدفوعات الموردين .

٣ - عدم تنفيذ الحكومة لتعاقداتها .

٤ - خسائر المعاملات فى العملات .

٥ - مصادرة الإستثمارات الخاصة .

٦ - القيود على تحويل رأس المال .

٢٣/٥ المخاطر الإقتصادية

١ - التضخم .

٢ - مصاريف الديون بالنسبة للصادرات .

٣ - السيولة الدولية .

٤ - واقع التحصيل .

٥ - العجز المالى بالنسبة لميزان المدفوعات (الصادرات) .

٦ - العملات الأجنبية (مؤشرات السوق الموازية) .

٢٤/٥ المخاطر البيئية والطبيعية

١ - إطلاق الغازات الدفيئة الناتجة عن النشاط الصناعى والتى يترتب عليها إرتفاع درجة حرارة الأرض وهو مايعرف بظاهرة الدفيئة .

٢ - ثقب الأوزون نتيجة إستخدام المركبات الكلوروفلوروكربونية والهالوجينية .

٣ - الأمطار الحمضية .

٤ - التلوث البيئى .

٥ - الزلازل والبراكين .

٦ - الفيضانات والعواصف .

٧ - الكوارث الصناعية .

٨ - المخلفات الصناعية .

ملحق تقييم جدوى المشروعات الكبيرة
في نظر المستثمر الدولي

والواقع أن هناك مجموعة من التساؤلات – لهذا الغرض– تشمل الآتى :

التقويم الإقتصادى :

ويتم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- هل يؤدى المشـــروع إلى تنويع تركيبة المحاصيل الزراعية ؟
- هل يقود المشـــروع إلى قيام صناعات جديدة ؟
- هل يؤدى المشروع إلى تأثيرات إيجابية فيما يتعلـــق بتوفـــير المواد الخام لقطاعات الانتاج المختلفة وتوفـــير مســـتلزمات وفرص إقتصادية أفضل ؟ وتعزيز الوضع الإقتصادى لتلـــك القاطاعات ؟
- هل سيساعد المشروع على تحقيق درجة أعلى من الاكتفـــاء الذاتى فى مجال الأغذية ؟
- هل سيساعد المشروع على دعم القدرة التصديرية والإنفتـــاح على السوق العالمى ؟
- هل سيعزز المشروع قدرة الدولة على الاستجابة لمتطلبـــات العولمة واتفاقية الجات ؟

- هل سيساهم المشـــروع فـــى تحقيـــق الهيكلـــة الاقتصاديـــة والإصلاح الاقتصادى ؟
- هل سيساهم المشروع فى تحقيق التنمية المستدامة والحد مـــن الانكماش والركود ؟
- هل سيحقق المشروع وفورات اقتصادية أعلى مما لو وجـــهت مخصصاته إلى مشروعات بديلة مناظرة ؟

التقويم المالى :

ويتم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- هل الايرادات العامة المرتقبة للمشروع تزيـــد عـــن التـــأثير المرتقب له على الموازنة العامة ؟
- هل يؤدى هذا المشروع إلى الحد من التضخم ؟
- هل يؤدى إلى الحد من العجز فى الموازنة العامة فى المـــدى الطويل ؟
- هل سيساعد فى تطبيق إتفاقية التثبيت المبرمة مـــع صنـــدوق النقد الدولى ؟
- هل سيساهم فى تشجيع الإدخار والإستثمار المحلى ؟
- هل تكلفة تشغيل شبكات الرى والصرف المتضمنة فى هـــذا المشروع شاملة الادارة والصيانة والعمالة والأمن هى تكلفـــة اقتصادية ؟
- هل من الممكن تحمل أعباء القروض الداخليـــة والخارجيـــة اللازمة للمشروع ؟

- هل يمكن الإعتماد على الذات فى تمويـــل البنيــة الأساســية للمشروع ؟
- هل يمكن الإعتماد على الذات فى تمويل تشغيل المشروع ؟
- هل عائد المخصصات المالية للمشروع ، اللازمــــة لإعــداد البنية الاساسية والتشغيل أعلى من العائد المرتقب لو وجـــهت تلك المخصصات لمشروع بديل ؟

تقــويم البعد الفنى :

ويتم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

- هل المنطقة المختارة ملائمة لمثل هذا المشروع ؟
- هل تتوفر مصادر الطاقة اللازمة للمشروع ؟
- هل يلزم إنشاء محطات جديدة لتوليد القوى ؟
- هل تتوفر كفاءات محلية تغطى إحتياجات المشروع ؟
- هل يمكن إستيراد التكنولوجيا اللازمــــة للمشــروع ، غــير المتوفرة محليا ؟
- هل يمكن الاستفادة من الدراسات المتعلقـــة بالأبعــاد الفنيــة لمشاريع مناظرة فى الدولة ؟
- هل يتم الاعتماد فى دراسة الأبعاد الفنية للمشروع علـــى دور خبرة إستشارية أجنبية ؟

- هل يتم الاعتماد فى دراسة الأبعاد الفنية للمشروع على بيوت خبرة محلية ؟
- هل يتم الاعتماد على النفس فى متابعة الأبعاد الفنية للمشروع بعد التشغيل ؟
- هل الأبعاد الفنية للمشروع تجعله بشكل أولى أفضل من البدائل الأخرى المناظرة ؟

التقويم البيئى :

- هل المياه اللازمة للتشغيل متوفرة بشكل مستمر ؟
- هل سيساعد على تقليل نسبة الملوحة والمحافظة على جودة التربة؟
- هل سيمكن صرف مياه الرى المستخدمة فيه بشكل آمن ؟
- هل الطبيعة الطوبوغرافية والجيولوجية لمنطقة المشروع تجعله ملائماً من المنظور البيئى ؟
- هل الظروف المناخية ملاءمة للحياة الانسانية والحيوانية والنباتية دون وسائل الحماية الصناعية ؟
- هل طبيعة التربة تسمح بإقامة البنية الأساسية للمشروع بتكلفة إقتصادية ؟
- هل طبيعة التربة والرياح تيسر بقاء البنية الأساسية للمشروع وتجعل صيانتها إقتصادية ؟

- هل موقع المشروع بالنسبة للأسواق المحلية والخارجية يجعل تكلفة المنتج الاجمالية إقتصادية ؟
- هل سيؤثر المشروع على المياه الجوفية والمشاريع المناظرة من حيث الكمية والجودة ؟
- هل سيؤدى المشروع إلى تطوير أساليب إنتاجية جديدة وتطوير المناطق المحرومة ؟

التقويم الإجتماعى :

- هل يؤدى المشروع إلى خلق فرص عمل جديدة ؟
- هل يساعد فى إمتصاص البطالة المقنعة ؟
- هل يساعد فى تحقيق مزيد من التوازن فى الخريطة العمرانية ؟
- هل يساهم فى توسيع قاعدة الملكية الخاصة ؟
- هل يلقى المشروع قبولا لدى الرأى العام ؟
- هل هناك إقبال جماهيرى علىالمشاركة فى إنشاء المشروع ؟
- هل هناك إقبال جماهيرى على النزوح للإقامة الدائمة فى منطقة المشروع ؟
- هل يرتبط المشروع بمزايا صحية وإجتماعية وتعليمية تجعل منطقته منطقة جذب عمرانى ؟

- هل تمت الاستفادة من السلبيات الاجتماعيـــة التـــى صبـــادفت المشاريع العمرانية الجديدة فى تخطيط هذا المشروع ؟
- هل سينمى هذا المشروع القدرات الادارية والتنظيميـــة لـــدى المواطنين على نحو يجعل العائد الاجتماعى المرتقب له أعلى من العائد الاجتماعى للبدائل الأخرى المتاحة ؟

الجدارة الثقافية :

- هل سيساهم هذا المشروع فى محو الأمية المهنية ؟
- هل سيفيد فى تنمية مهارات حرفية ويدوية جديدة ؟
- هل سيساهم فى تطوير أنماط الاتصال السائدة ؟
- هل يساهم فى تطوير العادات والتقاليد إلى الأفضل ؟
- هل يساهم فى احداث نوع من التمازج بين أبناء أقاليم الدولة ؟
- هل سيساعد فى تحقيق مزيد من الانفتاح الثقافى على العالم ؟
- هل سيؤدى إلى تعزيز التطوير التقنى والمعلوماتى ؟
- هل سيؤدى إلى نقلة حضارية للمناطق المتخلفة أو المحرومة ؟
- هل سيعزز السلوك العام ويرتقى به ؟
- هل سيحقق الأمن الثقافى بدرجة أفضل من البدائل الأخـــرى المناظرة له ؟

البعد القـــومى :

- هل سيؤيدى إلى زيادة الناتج القومى الاجمالى ؟

- هل سيؤدى إلى الحد من الكثافة السكانية فى الدلتا ؟
- هل سيساهم فى تحقيق الأمن الغذائى ؟
- هل سيؤدى إلى توليد مصادر للدخل كالضرائب والرسوم ؟
- هل سيقلل من الحاجة الى الاعانات والدعم المالى الحكومى ؟
- هل سيساهم فى التقدم الفنى والتكنولوجى ؟
- هل سيساهم فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة ؟
- هل سيؤدى إلى رواج فى سوق العمالة ؟
- هل سيدعم روح المنافسة والانفتاح على العالم المتغير ؟
- هل العلاقة بين هذا المشروع والمشروعات الأخرى العملاقة علاقة تكامل أم أن التركيز عليه يحد من القدرة على تنفيذ مشروع تنمية سيناء ؟

البعد الأمنى :

- هل هذا المشروع يعزز الأمن القومى ضد الأخطار الخارجية القادمة من الجنوب ؟
- هل هذا المشروع يعزز الأمن القومى ضد الأخطار الخارجية الآتية من الغرب ؟
- هل يعزز الأمن القومى الداخلى ؟
- هل يمكن أن يؤدى هذا المشروع إلى اظهار الدولة كما لو أن لديها فائضا مائيا ؟

- هل يمكن أن تستفيد الدولة المعادية من الإعــلان عــن هــذا المشروع ؟
- هل يمكن أن يؤدى هذا المشروع إلــى زيــادة ضغــط دول الجوار من أجل إعادة النظر فى الاتفاقيات المنظمة لتوزيــع الموارد ؟
- هل يمكن أن يؤثر هذا المشروع على المياه اللازمة لتعمــير الصحراء ؟
- هل يؤدى هذا المشروع إلى الحد من العشــوائيات كمفــارز للاتجاهات المتطرفة ؟
- هل يؤدى هذا المشروع إلى الحد من الظروف السلبية المولدة للتطرف ؟
- هلي يمكن بتوجيه اعتمادات هذا المشروع إلى مشروع آخــر دعم الأمن القومى بدرجة أفضل ؟

البعد العمرانى :

- هل سيدعم قدرة الدولة على استيعاب الزيادة السكانية ؟
- هل سيعزز القدرة على تحقيق توازن فى خريطــة التوزيــع العمرانى للسكان ؟
- هل سيساهم فى تحقيق تكامل شبكة المواصلات والطرق ؟
- هل سيعزز شبكة الاتصال والمواصلات مع حلايب وشلاتين ؟
- هل سيستفيد من خبرة المجتمعات العمرانية الجديدة السابقة ؟

- هل يساعد فى تحسين نوعية الحياة فى المنـــــاطق العمرانيـــة القديمة ؟
- هل سيؤدى إلى تطوير الأداء الفعلى للموارد البشرية بمعنى : تنمية المهارات والمعارف والمعلومات ؟
- هل سيؤدى إلى تطوير الأداء المحتمـــل للمـــوارد البشـــرية ، بمعنى تنمية الاتجاهات والدوافع والقيم والمعتقدات ؟
- هل يساعد فى تطوير القدرات البشرية فى ضوء مفاهيم الجودة الشاملة ، بمعنى
- التدريب والتطوير المتواصل وإحداث التغير المناسب لمعطيات البيئة المحلية والعالمية الحالية والمنظورة ؟
- هل يساعد فى تطوير المجتمع المدنى وحقوق الانسان ؟

البعد السياسى :

- هل سيؤدى إلى دعم شرعية النظام ؟
- هل سيؤدى هذا المشروع الى تعزيز المشاركة الشعبية ؟
- هل سيؤدى إلى تحقيق الاستقرار السياسى ؟
- هل سيؤدى إلى تعزيز الولاء للدولة ودعم القـــدرة الرمزيـــة للنظام ؟
- هل سيقود إلى الفاعلية فى التعبئة والتنشئة السياسية ؟
- هل سيؤدى إلى تعزيز صورة الدولة فـــى الخـــارج ويدعـــم المكانة الاقليمية والدولية لها ؟

- هل سيؤدى إلى درجة أعلى من الوعى السياسى ؟
- هل سيحقق القدرة على إنشاء مجتمع جديد وبناء نموذج لمشروع قومى شامل ومتكامل ؟
- هل سيعزز القدرة على التخطيط الاستراتيجى والتطوير التنظيمى ويدعم التكامل القومى والقدرة التوزيعية والهوية الحضارية ؟
- هل سيدعم القدرة التفاوضية للدولة فى مشاريع التعاون الاقتصادى الاقليمية والمطروحة على الساحة بدرجة أكبر من البدائل الأخرى المناظرة له ؟

ونود التأكيد على أن هذه المؤشرات تفيد فى اتخاذ القرار وفى ضبطه فى التنفيذ وترشيد سلسلة القرارات الاستراتيجية المرتبطة به فيما لو روعى الإجابة عليها فى كل مراحل صنع القرار .

الخـــلاصـــة :

نخلص من هذا البحث إلى أن المخاطر بعيداً عـــن الحســـابات التجارية المعتادة – التى يمكن أن تواجه الإستثمار متعددة بين ما هـــو سياسى وما هو إقتصادى وما هو ثقافى ، ومتنوعة من دولـــــة إلـــى أخـــرى ومن منطقة جغرافية إلى منطقة أخـــــرى حســـب ظروفـــها السياسية والإقتصادية والإجتماعية وعلاقاتها مع دول الجـــوار ومـــع القوى الإقليمية والدولية الكبرى . وقد أثبتـــت التجربـــة أن مخـــاطر الإستثمار عامة ولا تقتصر على منطقة بعينها أوعلى درجـــة النمـــو الإقتصادى فحسب وذلك بفعل المتغيرات العالمية العاصفة التى طرأت على الساحة بالإضافة إلى الخبرة التاريخيـــة ونظـــرة ســـريعة إلـــى إضطرابات أسواق المال العالمية فى الفترة الأخيرة بعد إنهيار عملات بعض دول النمور الآســـيوية وتراجع معدلات النمو بها يؤكـــد هـــذه النظرية فى حين تذكرنا الخبرات التاريخية بالممارسات السياسية ضد إستثمارات دول الجنوب ومن أمثلة ذلك تجميد الإستثمارات الإيرانيـــة والحصار الإقتصادى على ليبيا والبيع الإجبارى لحصة الكويت فـــى شركة الزيت البريطانية وإغـــلاق بنـــك البركـــة ومطـــاردة أمـــوال المصريين لحجبها عن بعض الأنشطة مثلما حدث مع آل فـــايد فـــى لندن ، يضـــاف إلى كل ذلك خطر الإرهاب الذى بات يـــهدد العـــالم أجمع دون تمييز بين الدول .

خلاصة القول أنه ينبغـــى تحليـــل كافـــة المخـــاطر السياســـية والإقتصادية والثقـــافية قبل بدء الإستثمار فى أى دولة لوضع تقييـــم شامل لتلك العناصر بإستخدام المعايير والمؤشرات السابق شرحها فى هذا البحث سواء فى ذلك الأقطار النامية أو الدول الصناعيـــة .

مجـــالات وأنشـطة المركـــز :

- تقـــديم استشــــارات فى مجال التنظيم والإدارة وتحليل السياسات .
- برامج التدريب وتنمية المهارات القيادية والتنمية البشرية .
- خـدمات تنظيـم المؤتمرات والنـدوات والحلقات النقاشية .
- إعـداد وتخطيط الحمـلات الإنتخابيـة .
- بحوث الاتصالات والإعـلام والعـلاقات العامة .
- إعداد البحـوث التسويقية والاقتصادية ودراسات الجـدوى .
- برنامج التأهيل الدبلوماسى والقنصلى .
- الخـدمات الأكاديميـــة للدارســين المصريين والعـرب .

نفخرُ أن من بين عملائنا :

- اتحاد الصناعات المصرية .
- البنك الأهلى المصرى .
- المجلس الأعلى للشباب والرياضة .
- شركة النساجون الشرقيون .
- شركات البترول العاملة بمصر .
- هيئة كهرباء مصر .
- البنك المصرى لتنمية الصادرات .
- بنك قناة السويس .
- شركة سيراميكا كليوباترا .

هذه السلسلة ... دليل صنع القرار

تفرض علينا المتغيرات العالمية والتطورات الجارية فـــى شـــتى جوانب حياتنا أن نأخذ العديد مـــن القـــرارات الروتينيـــة والتكيفيـــة والإبتكارية بشكل متلاحق يومياً . سواء كنـــا أفـــراداً أو جماعـــة أو منظمة أو دولة حيث أننا جميعاً نقف فى مفترق الطرق مما يســـتلزم الإختيار الحر الواعى بين بدائل عديدة وهذا هو بالضبط جوهر القرار الرشيد .

كيف يتسنى لنا مواجهة المواقف الطارئة وإدارة الأزمات وتحليل مخاطر الاستثمار والتعامل فـــى بورصـــة الأوراق الماليـــة وإدارة المشروعات الصغيرة وحل المشاكل وتحليل السياســـات والإتصـــال الفعال وتحســـين مهارات التفاوض وتخطيـــط الحمـــلات الإنتخابيـــة وقيادة الشباب وإدارة التغيير وتأهيل العمالة الذكية .

كيف نرتب الأولويات ونفرز الممكنات من المحـ
المرغوبات . وكيف نفاضل بين البدائل ؟ وهذا يتطلـ
السؤال إلى .. من يفعل ؟ ماذا ؟ متى ؟ أين ؟ لماذا ؟

هذه التساؤلات هى موضوع سلسلة صنع القرار
يدى القارىء بوصلة هادية له فى معترك الحياة .

مركز

